الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/19/Add.3
7 August 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير
الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة العشرون
جنيف، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

دراسة حالة بشأن كشف البيانات في سياق إدارة الشركات في كينيا

موجز تنفيذي

طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في دورته التاسعة عشرة المعقودة في جنيف من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، إجراء دراسات للحالة الميدانية في مجال متطلبات الشفافية وكشف البيانات في سياق إدارة الشركات. وبناء على ذلك، أجريت خمس دراسات حالات قطرية في خمسة بلدان ركزت على القضايا الرئيسية المتصلة بتنفيذ متطلبات كشف البيانات. والبلدان التي شملتها الدراسات هي الاتحاد الروسي والبرازيل وفرنسا وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويقدم هذا التقرير الاستنتاجات التي خلصت إليها دراسة الحالة المتعلقة بتنفيذ متطلبات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات في كينيا. ويرد في التقرير استعراض عام للإطار القانوني والتنظيمي الذي يغطي قانون الشركات والقوانين البرلمانية ذات الصلة وقانون الشركات الحكومية. وتناقش أيضا قوانين خاصة بالقطاعات مثل تلك المتصلة بالقطاع المصرفي وقطاع التأمين، فضلا عن قانون أسواق رؤوس المال واللوائح الصادرة عن هيئة سوق المال ومبادرات طوعية شتى. واستخدمت الدراسة كنقاط مرجعية لمتطلبات الشفافية وكشف البيانات التي ناقشها فريق الخبراء الحكومي الدولي (TD/B/COM.2/ISAR/15).

وتهدف الدراسة بالأساس إلى استخلاص العبر من تجربة كينيا في الترويج لتحسين الشفافية وكشف البيانات في قطاع الشركات وإلى تقاسم النتائج مع الدول الأعضاء الراغبة في تعزيز الشفافية وكشف البيانات كل في بلدها.

المحتويات

الصفحة

معلومات أساسية ٣

الإطار الذي ينظم كشف البيانات في سياق الشركات ٥

استعراض عام للإطار القانوني والتنظيمي ٥

القوانين القطاعية بشأن المصارف والاستثمار وغيرها من التشريعات..... ٧

المبادرات الطوعية ٩

مبادئ الإدارة الرشيدة للشركات في كينيا وعينة من قوانين الممارسات الفضلى ١١

مقارنة الممارسات في كينيا مع الممارسات الدولية الفضلى..... ١١

التحدي الكامن في ترويج الممارسات المتصلة بحسن إدارة الشركات في كينيا وفي بقية بلدان أفريقيا .. ١٢

الاستنتاجات: الرقي بالمعايير الأفريقية إلى مستوى المعايير العالمية..... ١٤

التذييل ١- موجز المبادئ التوجيهية لهيئة أسواق رؤوس المال فيما يتعلق بإدارة الشركات ١٩

معلومات أساسية

١- تحتل كينيا، وهي بوابة شرق أفريقيا، موقعا استراتيجيا على ساحل المحيط الهندي، مما يسهل نفاذها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وتحيط بها الصومال وإثيوبيا والسودان وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة. وتوصف عن جدارة بأنها أرض التناقضات، إذ تمتد على مساحة ٦٤٦ ٥٨٢ كيلومترا مربعا من الشواطئ والصحاري والأراضي الخصبة والمروج الشاسعة والغابات والجبال، ناهيك عن وادي الصدع الكبير الذي يشق البلد من الشمال إلى الجنوب.

٢- وتنعم كينيا، التي يمر بها خط الاستواء، بمناخ مداري جميل وتزخر بالنباتات والحيوانات. ويسهل تنوع المناطق الإيكولوجية زراعة أنواع شتى من المحاصيل وتربية الماشية. وكانت الزراعة بصفة عامة ولا تزال النشاط الاقتصادي الرئيسي، إذ تساهم بنحو ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن مترلتها قد تراجعت تدريجيا بعد أن كانت تقدر بحوالي ٤٠ في المائة[١]. ولئن مثل الشاي والبن لردح من الزمن الموردين الرئيسيين للعملة الأجنبية، أصبحت البستنة تحظى بأهمية متزايدة.

٣- وإذ تأثر نمو السياحة السريع سلبا في ماض قريب باستمرار التهديدات التي استهدفت السلم العالمي، تعاظمت مكانتها بشكل ملحوظ في العقد الماضي أو نحو ذلك، حتى غدا هذا القطاع ثاني أهم قطاع من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوز ٢٠ في المائة. واتسم قطاع التصنيع أيضا بنمو مطرد على مر الأعوام، إذ بات يساهم حاليا بقرابة ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فبعد أن كان مؤلفا بصورة تقليدية من منشآت كبيرة وأخرى متوسطة الحجم، شهد مؤخرا تكاثر المنشآت الصغير والصغرى، التي تساهم على نحو لا يستهان به لا سيما في ما يتعلق بإيجاد فرص العمل.

٤- وطورت كينيا البنية الأساسية على نحو مقبول، بما في ذلك مرافق النقل الجوي الدولية والمحلية، وميناء من أحدث الموانئ في أفريقيا، وشبكة طرقات ممتدة تتكون من طرقات صالحة في كل الأحوال الجوية تربط بين المراكز التجارية الكبرى، ونظام سكك حديدية ونظام اتصالات ثابت. وأنشأت أسواقا مالية ورأسمالية لا بأس بها، بالمقارنة مع غيرها من بلدان القارة، إذ جاءت سنة ١٩٩٤ في صدارة الأسواق الناشئة الواعدة في تصنيف المؤسسة المالية الدولية. وتنعم فيها وسائط الإعلام بالحرية وتتميز الصحافة بنوعية عالية. وتكتسي مدنها الرئيسية صبغة عالمية، إذ يتحدر سكانها من شتى الأوساط العرقية والثقافية. ويتمتع الكينيون أنفسهم بمستوى مرموق نسبياً من التعليم وبمهارات عالية ويتميزون بالجد في العمل.

٥- ومنذ سنة ١٩٦٤، أي بعد سنة من استقلال كينيا عن بريطانيا، قامت كجمهورية ديمقراطية يقودها رئيس ينتخبه الشعب مباشرة ويخوله سلطات تنفيذية واسعة. وتقوم الحكومة كما يقرها دستور الاستقلال على أجهزة ثلاثة هي الجهاز التنفيذي، المسؤول عن تسيير الحكم يوميا؛ والجهاز التشريعي، وهو سلطة سن القوانين؛ والجهاز القضائي، المنوط به البت في النزاعات وتصريف شؤون العدالة[٢]. وينص الدستور على الفصل بين السلطات بين أجهزة الحكم الثلاثة لضمان الرقابة والتوازن والحيلولة دون سوء استعمال السلطة. بيد أن فعالية هذا النظام كانت محور نقاش صاخب، بلغ ذروته مع عملية الاستعراض الدستوري الجارية حاليا.

٦- وما فتئت كينيا تنعم في الغالب بالاستقرار السياسي. ونُظمت في سنة ٢٠٠٢ انتخابات عامة كبيرة سلم فيها الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني وهو حزب ظل يحكم البلد طيلة ٣٩ سنة خلت، مقاليد الحكم إلى ائتلاف قوس قزح الوطني، وهو تحالف بين أحزاب المعارضة. وقد لقي هذا الانتقال السلمي ترحيبا عالميا باعتباره علامة على ما يتحلى به الشعب الكيني من نضج سياسي وكونه مثالا يحتذى في غيره من البلدان. وتواصل كينيا تألقها في المجال الرياضي كما تساهم في فض النزاعات وبعثات حفظ السلام، مما أكسب البلد مودة أكبر لدى بقية بلدان العالم وبوأه زعامة طبيعية على مستوى القارة. وما زالت كينيا تضطلع بدور ريادي في العديد من المبادرات الإقليمية والدولية، بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول الأفريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والأمم المتحدة من خلال مقري برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل) في نيروبي إلى جانب المكاتب الإقليمية لغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

٧- وتضافرت كل هذه العوامل لجعل كينيا محور النشاط الاقتصادي في شرق أفريقيا وبلدا يحظى بالاحترام داخل القارة وخارجها. غير أنه ما زال عليه تفعيل قدراته على الصعيد الاقتصادي. واتبعت كينيا منذ سنة ١٩٦٣ نظام الاقتصاد المختلط. فخلال العقد الذي أعقب نيل الاستقلال مباشرة، شهدت نموا اقتصاديا قويا بمعدل سنوي بلغ حوالي ٦,٥ في المائة. إلا أن الأداء تراجع بحدة منذ ذلك الحين، ليصل في سنة ٢٠٠٠ إلى معدل نمو لا مسبوق بلغ -٠,٢ في المائة. وسارت جميع المؤشرات الاقتصادية الأخرى في نفس الاتجاه التراجعي. ويعزى هذا الأداء الهزيل في جزء كبير منه إلى سوء الإدارة وما ترتب عليه من نتائج، والاعتماد المفرط على المنتجات الأولية والدور الهائل الذي تحتله الدولة في الاقتصاد، إضافة إلى تزايد المنافسة والتطلب في السوق العالمية.

٨- وفي محاولة للتصدي لهذا الوضع والنهوض بالأداء، تحول الاهتمام بصورة ملحوظة من الاستثمار العام إلى نمو يقوده القطاع الخاص. واعترفت الحكومة في خططها الإنمائية بالقطاع الخاص على أنه جهاز توليد الثروة في المجتمع. وبناء عليه، أقرت إصلاحات مختلفة للحد من مشاركتها الفعلية في النشاط الاقتصادي وتركيز مواردها على إرساء بيئة ملائمة لانتعاش المؤسسات. وتشمل هذه الإصلاحات تحرير التجارة وإعادة النظر في سياسة أسعار الصرف، بما في ذلك رفع الرقابة عن الأسعار وإلغاء قانون مراقبة أسعار الصرف، وإصلاحات شتى في القطاع المالي.

٩- وليست الحكومة وحدها هي التي تلمس تلك الحاجة إلى إدخال إصلاحات. فقد سلمت القيادات المؤسسية في منتصف التسعينات، بالنظر أساسا إلى ما يثيره تراجع الأداء الاقتصادي من قلق وإلى ضرورة معالجة الوضع على نحو لا يحتمل تأجيلا، بالحاجة الملحة إلى إصلاح إدارة الشركات بغية تعزيز الأداء الاقتصادي. وبلغت هذه الضغوط ذروتها خلال حلقة عمل عقدت في مومباسا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. فقد جمعت حلقة العمل طائفة واسعة من أصحاب المصالح الذين أقروا بالحاجة الملحة إلى إصلاح إدارة الشركات. وبعثت، تبعاً لذلك، مبادرة القطاع الخاص من أجل استئمان إدارة الشركات للإشراف على ترويج حسن إدارة الشركات في كينيا.

١٠- وما انفكت تلك العملية التي بدأت كمبادرة وطنية مدفوعة من القطاع الخاص تحقق الطفرة تلو الأخرى منذ إرسائها. ولئن اختصت في البداية بمعالجة قضايا إدارة الشركات في كينيا، فقد أدى نجاح برامجها، لا سيما فيما يتصل بالتدريب والبحث، إلى ارتفاع الطلب عليها من بقية أنحاء الإقليم. وخلال اجتماع إقليمي عقد في جوهانسبرغ، في

جـــنوب أفريقـــيا، في ســـنة ٢٠٠١، حظيـــت الجهود المبذولة في إطاره بتقدير الجمهور، وتبوأت مركز أمانة للمنتدى الاستشاري للبلدان الأفريقية بشأن إدارة الشركات، يتوقع أن تتجمع حولها جميع المبادرات الوطنية الأخرى المتصلة بإدارة الشـــركات. وإذ باتت تعرف حاليا بمركز إدارة الشركات، فقد أصبحت برامجها التدريبية ونتائج بحوثها تطبق في جميع أرجاء أفريقيا بنجاح أكبر. ولذلك يعد اختيار كينيا كدراسة حالة في أفريقيا اختيار صائبا.

الإطار الذي ينظم كشف البيانات في سياق الشركات

١١- يشمل إطار كشف البيانات في سياق الشركات في كينيا متطلبات قانونية وتنظيمية ومبادرات طوعية.

استعراض عام للإطار القانوني والتنظيمي

قانون الشركات

١٢- يتمثل التشريع الرئيسي الذي ينظم كشف البيانات المتصلة بالشركات في قانون المنشآت (Cap 486) في كينيا، وهو قانون صادر عن البرلمان بغرض تعديل وتعزيز القانون المتصل بإنشاء وتنظيم وتصفية الشركات وغيرها من الرابطات وسن أحكام بشأن مسائل أخرى ذات صلة. وتأسست جل المنشآت في كينيا، الخاصة منها والعامة، طبقا لهذا القانون أو سجلت وفقا لـــه[٣]. ويستند هذا القانون إلى قانون الشركات الصادر في المملكة المتحدة في سنة ١٩٤٨. ولم تطرأ عليه سوى تعديلات طفيفة منذ إدخاله إلى البلد.

١٣- وفيما يتعلق بمتطلبات كشف البيانات، يتصدى القانون بصورة وافية للقضايا التالية:

- إصدار كشوف البيانات في نشرة إعلامية
- العائدات السنوية
- الحسابات ومراجعة الحسابات
- كشف البيانات المتصلة بشؤون المديرين
- السجلات وعمليات التفتيش
- الاجتماعات العامة.

القوانين البرلمانية ذات الصلة

١٤- ثمة منظمات تنشأ أيضاً بموجب قوانين محددة صادرة عن البرلمان. ويتمثل أغلبها في الشركات التي تملكها الدولة، لا سيما تلك المصنفة على أنها "تنظيمية" أو "استراتيجية"[٤].

١٥- وفـــيما يـــتعلق بمتطلبات كشف البيانات، تطابق هذه القوانين عموما أحكام قانون الشركات لولا أنها تتضمن أحكاما تحصن رقابة الدولة. وتتصل هذه الأحكام بتعيين المجالس وآليات الإبلاغ ومتطلبات مراجعة الحسابات. ولا يتولى

مـــراجعة الحسابات بالنسبة إلى هذه الشركات سوى المراقب أو مراجع الحسابات العام، الذي يرفع إلى اللجان البرلمانية تقارير بشأن الحسابات العامة والاستثمار.

قانون الشركات الحكومية [٥]

١٦- تؤدي الشركات التابعة للحكومة في كينيا، على غرار العديد من الاقتصادات الأفريقية الأخرى، دورا لا يستهان به. وبسبب تنوع الشركات الحكومية الخاضعة لأنظمة تشريعية مختلفة، اعتمد قانون الشركات الحكومية لتبسيط عمليات الشركات الحكومية. ولهذا السبب يعد قانونا ذا نطاق تطبيق عام وينص تحديدا على أن قانون الشركات الحكومية يغلب، في حـــال وجود تنازع بين أحكامه والأحكام الواردة في غيره من القوانين، بما في ذلك قانون المنشآت الذي تنضوي تحته بعض الشركات الحكومية.

١٧- وفيما يتعلق بمتطلبات كشف البيانات، فإن أحكام قانون الشركات الحكومية لا تختلف اختلافا ماديا عن أحكام قـــانون الشـــركات. إلا أن قانون الشركات يفوض صلاحيات كبرى للجهاز التنفيذي، وبصفة خاصة للرئيس والوزير المسؤول والخزينة والأمين الدائم للوزارة الأم، وهو المسؤول عن الحسابات.

قانون التعاونيات [٦]

١٨- تقوم الحركة التعاونية في كينيا بدور أساسي في الاقتصاد، إذ تساهم بنحو ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتنشأ التعاونيات وتُنظم وفقا لأحكام قانون التعاونيات.

١٩- ويتصدى القانون في جملة أمور إلى ما يلي:

- تسجيل الجمعيات التعاونية وتصفيتها
- حقوق والتزامات التعاونيات وأعضائها
- الإدارة
- إدماج التعاونيات وتقسيمها
- الملكية والأموال (إدارتها)
- تسوية النـــزاعات.

٢٠- وقـــد خضع هذا القانون مؤخرا لتنقيح كان الغرض الصريح منه هو الحد من دور الحكومة في إدارة التعاونيات، الذي ذكر على أنه من أبرز أسباب انهيار العديد من التعاونيات الكبرى. وكان القانون الجديد، الذي لا يتصدى بفعالية لقضايا الإدارة وكشف البيانات، محل انتقاد شرس وينتظر بالفعل أن يخضع قريبا لاستعراض جديد.

القوانين القطاعية بشأن المصارف والاستثمار وغيرها من التشريعات

٢١- ترد مختلف المتطلبات التشريعية والتنظيمية متفرقة في قوانين أخرى، بما في ذلك قوانين التصنيع وقوانين الملكية الفكرية وقوانين العمل وقوانين الضرائب، وخاصة في القوانين القطاعية بشأن المصارف والاستثمار، بما فيها القوانين المتعلقة بالتأمين وبدلات التقاعد وأسواق رؤوس المال والمصارف. وتكتسي المجالات الأربعة الأخيرة أهمية خاصة فيما يتعلق بكشف البيانات في سياق إدارة الشركات.

التأمين

٢٢- لم يحرز قطاع التأمين، الذي ما زال يُعهد بتنظيمه إلى إحدى الإدارات الحكومية، تقدما يذكر صوب تدعيم الإطار القانوني والتنظيمي.

قانون أسواق رؤوس المال واللوائح الصادرة عن هيئة أسواق رؤوس المال

٢٣- تجمع أسواق رؤوس المال أصحاب رؤوس المال ومستخدميها، وهي بذلك تؤدي دورا هاما في تعبئة الموارد وتوزيعها من أجل التنمية. وتوفر هذه الأسواق بواسطة وسائل متنوعة آلية توزع المدخرات من خلالها على أنشطة منتجة. وتضطلع الأسواق العتيدة بصورة خاصة بدور هام لا في توزيع الموارد فحسب بل أيضا في استخدامها على النحو الأمثل بأن تكفل إسناد الموارد النزرة إلى أكفأ المستخدمين. كما تفصل بين الملكية والتحكم في الموارد، على نحو يتيح لأصحاب المشاريع تمويل مشاريعهم بصورة فعالة وقابلة للمساءلة، وذلك لمصلحة صاحب المشروع والمستثمر والمجتمع برمته. وتقدم أسواق رؤوس المال، إذ تدر عائدات معقولة وسليمة بطريقة فعالة وشفافة، حافزا للاستثمار، وتروج من ثم لثقافة الادخار والتوفير.

٢٤- وأسواق رؤوس المال في كينيا صغيرة ومتقلبة، رغم اعتبارها متطورة إلى حد ما حسب المعايير الأفريقية. فتنوع المنتجات المعروضة محدود. وأحجام المبادلات صغيرة والسيولة ضعيفة. والتكنولوجيا المستخدمة في التجارة والتسوية بالية ولا يعتمد عليها. أما القواعد فيعتريها الغموض والامتثال لها قليل وإنفاذها ضعيف.

٢٥- وكانت متطلبات كشف المعلومات، لزمن طويل، غير كافية وحماية المستثمرين غير كافية. وفي الآن ذاته، عقّدت القوانين البالية والترخيص البطيء دخول الأسواق وعطلت سير العمليات على نحو كفء ولم تشجع على الخروج المنظم.

٢٦- وفي سنة ٢٠٠٢، وضعت هيئة أسواق رؤوس المال، التي تعمل مع بورصة نيروبي، إطاراً قانونيا وتنظيميا جديدا مطابقا للممارسات الدولية الفضلى.

٢٧- ومن أهم القواعد المصاغة على ذلك النحو، القواعد المتصلة بضمان كشف المنشآت المسجلة في القوائم لبياناتها وتشمل ما يلي[٧]:

- دليل التسجيل لبورصة نيروبي؛
- لوائح أسواق رؤوس المال (الأوراق المالية) (عروض القطاع العام وإعداد القوائم وكشوف البيانات) لسنة ٢٠٠٢؛
- توجيهات أسواق رؤوس المال بشأن ممارسات إدارة الشركات التي تتبعها المنشآت العامة المسجلة في كينيا.

٢٨- وتساهم القواعد إلى حد كبير في تعزيز متطلبات كشف البيانات بالنسبة إلى المنشآت المسجلة فيما يتعلق بالتزامات التسجيل الأولي والتسجيل المستمر. كما حسنت احترام المواعيد، إذ طلبت تقديم تقارير فصلية بعد أن كانت التقارير نصف سنوية في السابق. كما تدعم أيضا مستوى كشف البيانات.

٢٩- كذلك تصدر الهيئة توجيهات شاملة إلى حد ما بشأن إدارة الشركات بالنسبة للشركات المسجلة، سيرا على منوال المدونة التي صاغها مركز إدارة الشركات. ويرد في التذييل ١ موجز لتوجيهات أسواق رؤوس المال بشأن إدارة الشركات.

٣٠- وسرعان ما آتت هذه التحسينات أكلها، إذ أدخل العديد من المنشآت المسجلة تغييرات في ممارستها في مجال الإدارة. ومن أبرز الجوانب في هذا الصدد تشكيل لجان لمراجعة الحسابات تتألف من مديرين مستقلين غير تنفيذيين وتعتمد كشف البيانات المتصل بإدارة الشركات في التقارير السنوية.

اللوائح المصرفية

٣١- نظرا إلى أهمية النظام المالي في اقتصاد أي بلد وإلى المشاكل التي تجتاح القطاع المالي في كينيا، لا غرو أن يكون المصرف المركزي الكيني قد بادر إلى تحسين كشف البيانات المتصل بإدارة الشركات في المصارف والمؤسسات المالية. وقد عمل المصرف بقدر كبير، من خلال لوائح السلامة والمنشورات الدورية، على تعميق التقارير التي تعدها المصارف والمؤسسات المالية، لا سيما فيما يتعلق بحوافظ الديون المعدومة وممارسات الائتمان. ويطلب من المصارف أن تنشر في الصحف بيانات ميزانية وكشوف أرباح وخسائر مفصلة علاوة على أسعار الإقراض التي تعتمدها. كما تدعم احترام المواعيد، إذ يطلب من المصارف تقديم تقارير مراجعة في غضون ثلاثة أشهر من اختتام السنة المالية.

٣٢- وتصدى المصرف أيضا لمسألة لجان مراجعة الحسابات، فجعلها إلزامية. كما يعالج جميع تعيينات المديرين.

قانون بدلات التقاعد واللوائح الصادرة عن هيئة بدلات التقاعد

٣٣- سجلت هيئة بدلات التقاعد، رغم أنها واحدة من أحدث السلطات التنظيمية نشأة في كينيا، انطلاقة إيجابية بصياغة تشريع بسيط لكنه محكم تطرق إلى جميع الجوانب الحساسة في ممارسات إدارة الشركات، بما في ذلك كشف البيانات في سياق مخططات بدلات التقاعد. وتحظى هذه الهيئة باحترام كبير فيما يتعلق بقدرتها على الاستجابة الفعالة ورصد الامتثال والتشجيع عليه وفرضه، وبث نفحة من الروح المهنية في قطاع خاضع لمعايير إدارة من أضعف ما يكون،

جعلـــته عرضة إلى السلب والنهب العارم. ويكتسي ذلك أهمية خاصة نظرا إلى ضخامة الموارد التي تتحكم فيها مخططات بدلات التقاعد.

المبادرات الطوعية

بورصة نيروبي

٣٤- تأسست بورصة نيروبي كجمعية طوعية لسماسرة الأوراق المالية وسُجلت في سنة ١٩٥٤ كمنظمة منشأة وفقا لقانون الجمعيات[٨]. وفي سنة ١٩٩٠، اندمجت طبقا لقانون الشركات كشركة محدودة بالضمان ودون رأسمال سهمي. وتتألف بورصة نـــيروبي حالـــيا مـــن ١٨ سمساراً وثلاثة مضاربين. وثمة ٥٣ شركة مدرجة على قائمة البورصة الرسمية بمختلف مستوياتها، وإضافة إلى ذلك، يجري تداول سندات خزينة صادرة عن حكومة كينيا آجالها ١٨ شهراً وسنة وسنتان و٣ و٤ و٥ و٦ و٩ سنوات، وسند خزينة أجله ١٠ سنوات اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٣. وبلغ رأسمال السوق (بالأسهم والديون معا) في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣ ما مجموعه ٤,٤٤ مليارات من دولارات الولايات المتحدة[٩]، أي ما يمثل نسبة ٣٣,٥٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[١٠].

٣٥- ولـــئن خضع أعضاء البورصة شأنهم شأن البورصة ذاتها لترخيص هيئة أسواق رؤوس المال، وإذ تتولى هذه الهيئة اعتماد المنشآت المدرجة في القائمة، تظل البورصة مسؤولة في المقام الأول عن تنظيم الأعضاء وسير الشركات المسجلة في القائمـــة، من خلال ما تضعه من قواعد ولوائح. ومن أهم الجوانب دور الهيئة في رصد وإنفاذ التزامات التسجيل المستمر الرامـــية إلى ضـــمان كشف البيانات بصفة شاملة وفي حينها، لا سيما المعلومات المادية المتعلقة بأداء الشركات المسجلة. ويستهدف ذلك تدعيم تماثل المعلومات ووضع حد للتلاعب بالسوق.

٣٦- وثمـــة تطـــابق بين دليل التسجيل التابع لبورصة نيروبي والمتطلبات المتصلة بلوائح أسواق رؤوس المال (الأوراق المالية) (عروض القطاع العام وإعداد القوائم وكشف البيانات) لسنة ٢٠٠٢ بشأن كشف البيانات في سياق الشركات، بما يكفل عدم التناقض بين ما تقتضيه كل منهما من الجهات المصدرة للسندات المسجلة.

٣٧- وإذ ســـاهمت البورصـــة، وهـــي تعمل مع هيئة أسواق رؤوس المال، في تحسين كشف البيانات في سياق إدارة الشـــركات داخل المنشآت المسجلة، لم يكن لها تأثير كبير على الصعيد الوطني نظرا إلى قلة الشركات المسجلة، التي تملك معظمهـــا وتتحكم فيه جهات أجنبية. غير أن البورصة أدت دورا حاسما في تنمية أسواق رؤوس المال وبورصات الأوراق المالية في أفريقيا بغية تيسير تدفق رؤوس المال، باعتبارها عاملا مهما في تعزيز إدارة الشركات وكشف البيانات. وتخوض البورصـــة حاليا عملية ترمي إلى تشغيل نظم التجارة والتسوية بصفة آلية، وقد كانت هذه النظم حتى الآن يدوية، وذلك بغرض تسهيل التجارة واختصار دورات التسوية والحد بقدر كبير من المخاطر المتصلة بالنظم والعمليات.

الرابطات المهنية

٣٨- تواصـــل الجمعيات المهنية أداء دور حاسم في تعزيز كشف البيانات في سياق إدارة المؤسسات في كينيا. وكان معهد المحاسبين العامين المعتمدين سباقا إلى اعتماد معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات الدولية، التي دخلت

حيز النفاذ في كينيا منذ شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وبذلك ارتقت معايير الإبلاغ في كينيا إلى مستوى المعايير العالمية. وقد حظي هذا المسعى بدعم منظمات إقليمية كاتحاد المحاسبين لشرق أفريقيا ووسطها وجنوبها ورابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين.

٣٩- ومن بين الجمعيات المهنية الأخرى التي ساهمت بمختلف الطرائق في تعزيز كشف البيانات في سياق إدارة الشركات:

- معهد الأمناء العامين المعتمدين في كينيا
- جمعية القانون في كينيا
- رابطة سماسرة البورصة في كينيا
- رابطة العاملين في مجال الإعلانات.

رابطات التجارة والأعمال

٤٠- أدت رابطات التجارة والأعمال على غرار الرابطات المهنية دورا هاما في تحسين الممارسات المتصلة بإدارة الشركات بصفة عامة وتدعيم المسؤولية والإبلاغ بصفة خاصة. ومن بين أبرز الرابطات في هذا الصدد:

- المجلس الكيني لإنتاج الزهور
- اتحاد أصحاب العمل في كينيا
- رابطة منطقة الأعمال المركزية في نيروبي
- رابطة مؤسسات التمويل الصغير
- المعهد الكيني للمصرفيين
- رابطة وكلاء التأمين في كينيا.

المنظمات غير الحكومية

٤١- حث عدد من المنظمات غير الحكومية، من قبيل مؤسسة "المعونة في العمل" ومنظمة الشفافية الدولية، في إطار تنفيذ ولاياتها على تحسين كشف البيانات، لا سيما فيما يتعلق بتأثير أنشطة الشركات على البيئة وعلى المجتمعات التي تنشط هذه الشركات داخلها.

مركز إدارة الشركات

٤٢- يخضع مركز إدارة الشركات، وهو المبادرة المتعلقة بإدارة الشركات في كينيا، لقيادة القطاع الخاص. والمركز عبارة عن مبادرة لتحسين مستوى المعيشة في كينيا والمنطقة الأفريقية من خلال تدعيم المعايير العليا لإدارة الشركات في

جميع الهيئات. ويتوخى المركز في هذا الصدد نهجا شاملا، يتطلب أداء جميع أصحاب المصالح، بمن في ذلك الحكومة والشركات والمنظمات الهادفة إلى الربح والمجتمع برمته، للدور المنوط بهم على نحو فعال.

٤٣- وخلال الفترة ما بين آذار/مارس وآب/أغسطس ١٩٩٩، استعرض المركز، الذي كان في ذلك الوقت يسمى هيئة إدارة الشركات في القطاع الخاص، مختلف المدونات الدولية للممارسات الفضلى[١١] والظروف السائدة في كينيا، وصاغ مجموعة من المبادئ ومشروع حلقة دراسية للممارسات الفضلى في كينيا، وُزعت على قطاع الشركات والسلطات التنظيمية.

٤٤- وفي مرحلة لاحقة، قدم المركز توصيات إلى حلقة دراسية وطنية بشأن إدارة الشركات عُقدت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وتقرر خلالها اعتماد "مبادئ إدارة الشركات في كينيا ومشروع مدونة الممارسات الفضلى". ونُشرت هذه المبادئ ومشروع المدونة ووزعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد صيغت المبادئ ومشروع المدونة، التي تضمنت معايير دولية، بغرض إثارة وحث النقاش بشأن حسن إدارة الشركات في كينيا ودعم جهود أصحاب الملكيات المحلية الرامية إلى ترويج الإدارة الحكيمة.

٤٥- وخلال الحلقة الدراسية الوطنية، ساد اتفاق على أن وضع المعايير يعتبر بداية عملية يمثل التنفيذ أصعب جزء فيها. ولذلك، اتفق المشاركون على أن يوفر المركز القدرة الوطنية على تنفيذ تلك المبادئ؛ ويرسي ثقافة الامتثال؛ ويضع آلية مناسبة للاعتراف بالإدارة الحكيمة والمكافأة عليها[١٢].

مبادئ الإدارة الرشيدة للشركات في كينيا وعينة من قوانين الممارسات الفضلى

٤٦- وتشجع مدونة القواعد في كينيا، وهي قائمة على المبادئ، على توخي نوع من الإبلاغ يقوم على مبدأ "امتثل أو اشرح". وتدعم المدونة متطلبات كشف البيانات التي حددها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل بالأونكتاد والمعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته التاسعة عشرة على أنها جوانب هامة في كشف البيانات.

مقارنة الممارسات في كينيا مع الممارسات الدولية الفضلى

٤٧- بدأت جهود شتى ترمي إلى النهوض بالممارسات المتصلة بإدارة الشركات في كينيا، بما في ذلك كشف البيانات، تؤتي أكلها. وقد بذلت جهود كثيفة لتحسين الإطار القانوني والتنظيمي. وقامت الجهات التنظيمية الرئيسية مؤخرا باستعراض أطرها المحددة وهي ماضية في تحسينها. ومن أبرز الهيئات في هذا الصدد هيئة أسواق رؤوس المال والبنك المركزي وهيئة بدلات التقاعد. لكن قانون المنشآت يظل مشكلة عويصة. فقد أكل عليه الدهر وصار في حاجة ماسة إلى الإصلاح. ويكتسي هذا أهمية خاصة ولا سيما أن الأمر يتعلق بالأساس الذي تقوم عليه القوانين الأخرى. ولحسن الحظ أن الحكومة قد سلمت بذلك. وهي تشكل فريق عمل لدراسة هذا القانون وتقديم توصيات بشأن استعراضه. وأنهى فريق العمل مهمته و لم يبق سوى تنفيذ توصياته.

٤٨- وقد تحسنت تركيبة مجالس الإدارة وتحسن أداؤها. وبات انتداب المديرين غير التنفيذيين أكثر صرامة. ويحظى مجالا الاستراتيجية وإدارة المخاطر، اللذان تم تجاهلهما عموما، بالمزيد من الاهتمام. وتمثل اللجان، وخاصة لجان مراجعة الحسابات، خاصية مشتركة. إذ تعد مطلبا قانونيا في أسواق رؤوس المال كما في القطاع المصرفي. ويحظى أصحاب المصالح بالاعتراف والتقدير. أما كشف البيانات فآخذ في التحسن. ففي القطاع المصرفي يتسم كشف البيانات بقدر من الإحكام كما أنه عام ويقدم في حينه. وبدأت المنشآت المسجلة تصدر بيانات في مجال إدارة الشركات ضمن تقرير عائداتها السنوي.

٤٩- وفي المقابل، توافق المدونة الطوعية التي صاغها مركز إدارة الشركات المعايير الدولية خاصة في ما يتعلق بمتطلبات كشف البيانات التي حددها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل بالأونكتاد والمعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ كما أشير إليه أعلاه، ولقيت المدونة ترحيب رابطة الكومنولث لإدارة الشركات باعتبارها مثالا يحتذى في جميع بلدان الكومنولث.

٥٠- ويظل الإنفاذ المشكلة الرئيسية في كينيا. فقدرة الجهات التنظيمية على فرض الامتثال جد محدودة. إذ تعوزها الموارد البشرية والمادية لتكون فعالة، وكثيرا ما ينظر إليها على أنها بلا جدوى. كما أن صلاحيات مكتب المسجل العام محدودة بشكل خاص وهو عاجز عن إنفاذ العديد من المتطلبات الأساسية. وينطبق ذلك على معظم الرابطات المهنية ورابطات التجارة والأعمال.

٥١- وبسبب تقييد الموارد المسلم به في جملة أسباب، اختار المركز نهجا قائما على المبادئ وركز على إرساء قيادة ذات مصداقية في الشركات التي التزمت، بالامتثال لمبادئ حسن إدارة الشركات، لا التي أجبرت على ذلك.

التحدي الكامن في ترويج الممارسات المتصلة بحسن إدارة الشركات في كينيا وفي بقية بلدان أفريقيا

٥٢- من عجب الأقدار أن تكون أفريقيا، وهي ثاني قارات العالم من حيث ما تنعم به من الثروات الطبيعية، أفقر قارة على الإطلاق. فعلى مدى التاريخ، كانت ولا تزال تتخبط في أدران فقر مدقع.

٥٣- ويمثل الصراع أحد الأسباب الرئيسية في بؤس أفريقيا. إذ يحول الصراع دون تخطيط الفعاليات الاقتصادية وأدائها للأنشطة اللازمة لإدرار الثروة. وبالمثل، ما زال سوء إدارة الشركات وما يترتب عليه من تركز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي نخبة قليلة تتمتع بالحظوة والحصانة يجتاح بلدانا عديدة في أفريقيا.

٥٤- أما البنية الأساسية المادية، بما في ذلك النقل ومرافق الاتصالات، فهي إما منعدمة وإما في حالة متردية في أغلب أنحاء القارة. وتتسم الأنظمة القانونية والتنظيمية بالضعف، وأسواق رؤوس المال والأسواق المالية بالتخلف، وهي منعدمة في جل البلدان. وتسود التباينات الاجتماعية. ولا يشارك السكان على نحو فعلي في صياغة الخطط الإنمائية وتنفيذها.

٥٥- ولا بد للجهود الرامية إلى تحسين إدارة الشركات (بما في ذلك كشف البيانات) في أفريقيا، إذا أريد لها النجاح، أن تقر بهذه المشاكل علاوة على بقية الخصوصيات التي تميز القارة. ومن بين هذه المشاكل والخصوصيات تنوع المنشآت

بشـــكل كبير، وتعقد هياكل الملكية، وضعف الأنظمة القانونية والتنظيمية، وسوء الإدارة السياسية والعامة حيثما انتفت المؤسسات أو كانت متخلفة وبلا جدوى، وصغر حجم الأسواق المالية وتقلبها، وجهل عامة الشعب وتبعيتهم.

٥٦- ولا بد من التصدي لمسألة إدارة الشركات التي يغلب عليها الضعف عموما - خاصة فيما يتعلق بالسياسة العامة والأولويـــات الاقتصادية الوطنية - ولمسائل أوسع تقوم عليها بيئة الأعمال، وتتصل بالإطار الأيديولوجي الوطني والقيم ونظـــم العدالة والأخلاقيات والبنى الاجتماعية. وبصرف النظر عما تتصف به القارة من سوء الإدارة، أثبتت التجربة أن عزم القطاع الخاص الواضح على أن يصبح قادرا على المنافسة ويحظى بإدارة حكيمة، يحتم على الحكومة أن تقوم بدورها في النهوض بالقطاع الخاص ودعمه. وهو أمر عزيز المنال، لكن القطاع الخاص من شأنه أن يضيء الدرب صوب اعتماد وتيسير وترويج الممارسات الحسنة المتصلة بإدارة الشركات ولو في بيئة من الإدارة العامة تكون داعمة.

٥٧- وثمـــة حاجـــة ماســـة إلى مزيد من إصلاح السياسات والإطار القانوني والتنظيمي. كما يتعين التصدي لقدرة الســـلطات التنظيمـــية عـــلى إنفاذ القانون. وقد شملت الفضائح العامة وقضايا الاختلاس والفساد الكبرى المبلغ عنها في الأعوام الأخيرة جميع فئات الشركات، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية أو اللاإقليمية والمنشآت الخاصة والعائلية الناشئة تحت "قناع الشركة" للتستر على الغش أو حجب هوية المالكين الفعليين الذين خدعوا المديرين المحليين وأصحاب الأسهم الأبـــرياء بغـــرض استخدام تلك المنشآت كقنوات للغش أو التلاعب بالأسواق. ويتعين استحداث أنظمة لرصد وتقييم امتثال الممارسات الحسنة المتصلة بإدارة الشركات وتعزيز الحوافز ذات الصلة بحسن إدارة الشركات. ولبلوغ أقصى قدر من الكفاءة ينبغي أن تقترن تلك الأنظمة بشبكات بحث فعالة لتوثيق الممارسات الحسنة وإبراز منافعها بغية التشجيع على اتباعها، وتحديد الممارسات السيئة وآثارها بغرض الإثناء عنها.

٥٨- كذلك يتعين تعزيز التنظيم الذاتي. وينبغي تنمية القدرة الوطنية على تزويد القائمين على إدارة المؤسسات بمتطلـــبات القـــيادة الفعالة. فما كان للعديد من المؤسسات المالية والمنشآت العامة لشراء الأراضي والجمعيات التعاونية الضخمة التي انهارت أن تنهار لولا عقم الإدارة وتنازع المصالح الشديد. ولا بد من تكثيف الجهود لتعزيز قدرات المديرين.

٥٩- وبالنسبة إلى السواد الأعظم من شعوب أفريقيا، فإن الحكومة لا تؤدي دور المسهّل بل تعتبر فاعلا نشطا في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الأعمال. وقد آل ذلك إلى نتيجتين رئيسيتين سلبيتين. تمثلت أولاهما في ظهور ثقافة التواكل لدى المواطنين. أما الثانية فتكمن في انشغال سقيم بالسلطة السياسية حيثما اقترن معناها بالسلطة الاقتصـــادية والـــثروة. وهكذا فلا بد من دعم إقامة شراكات تراعي إدماج الجميع من أجل توليد الثروة بصفة مســـتدامة، وذلـــك بمشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، فضلا عن التشجيع على المزيد من مشاركة الجمهور والجماعات المحلية في ترويج حسن إدارة الشركات والمطالبة به ووضعه موضع تنفيذ.

الاستنتاجات: الرقي بالمعايير الأفريقية إلى مستوى المعايير العالمية

٦٠- تعني العولمة مزيد الاعتماد على قوى السوق وتستدعي قيام شركات عالية الكفاءة تعتمد معايير إدارة من مستوى عالمي. ويبين غوبالسمي بدقة، في كتابه المعنون "*إدارة الشركات: النموذج الجديد*"[١٣]، أنه ينبغي للشركات الآن أكثر من أي وقت مضى، إذا أرادت البقاء والرخاء، أن تسرع باستغلال فرص السوق العالمية وهي تدافع عن حصصها المحلية وتنميها في ظل بيئة عالمية متحررة وذات قدرة عالية على المنافسة.

٦١- غير أن أفريقيا تبدو لسوء الحظ غير مستعدة لمواجهة هذا الواقع. فمنذ سنة ١٩٩١، لاحظ دنكن نديغوا، الذي كان في ذلك الوقت محافظا للمصرف المركزي في كينيا، في ورقة بعنوان "أفريقيا والعالم: أفريقيا بمفردها"[١٤]، أن أفريقيا ولا سيما المناطق الواقعة جنوب الصحراء، لا تزال ضحية التهميش الاقتصادي، وهو ما يعتبره واقعا سلبيا ومشؤوما ولا يخدم مصلحة المجتمع الدولي. وآل هذا التهميش إلى تفاقم حالة الفقر في قارة تتخبط بالفعل في اليأس وتهديد السلم والأمن العالميين على نحو جدي.

٦٢- واعترف زعماء أفريقيا السياسيون، في نطاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما يكتسيه حسن الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات مدعوماً بالاستعراض المتبادل، من أهمية بالغة للتنمية والازدهار في الميدان الاقتصادي. وبغية التصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا، اتفقت الحكومات الأفريقية من حيث المبدأ على الحوافز الرئيسية التالية باعتبارها ذات أولوية:

- إعادة السلم والأمن والاستقرار وتدعيم المكتسبات الديمقراطية وتعزيز المؤسسات والهياكل الديمقراطية؛
- إرساء وصيانة حسن الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات؛
- سد ثغرة البينية الأساسية واستحداث قدرة اجتماعية من أجل التنمية؛
- تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات؛
- خفض حدة الفقر وتباينات الدخل من خلال تسريع عجلة النمو الاقتصادي وتوليد الثروة بصفة مستدامة؛
- إعادة صياغة الهيكل المالي العالمي والتشديد على دعم الاستثمار وإعادة تعريف العلاقات مع الشركاء في مجال التنمية، والتركيز على تخفيف عبء الدين وزيادة المعونة وإصلاح نظام تقديم المعونة؛
- حماية البيئة والمحافظة عليها.

٦٣- واتخذ أولئك الزعماء في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خطوات أخرى في اتخاذ إجراءات تحضيرية ترمي إلى: تسهيل المفاوضات مع العالم المتقدم من خلال جبهة أفريقية موحدة؛

- إبراز مشاريع البنى التحتية الحساسة؛
- استحداث وإنفاذ معايير للإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات؛
- إعلان الفترة ما بين سنتي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ عقد بناء القدرات في أفريقيا؛
- ترشيد الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي.

٦٤- ويمثل تحسين الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات واحدا من أبرز المساعي الاستراتيجية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس باستطاعة الحكومة أن تحقق ذلك بمفردها. إذ يقتضي الأمر إقامة شراكات فعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من شأنها أن تعزز روح التنمية القائمة على مشاركة الجميع وزيادة التزام المواطنين بإرساء بيئة آمنة ومستقرة يتسنى في ظلها للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر. وينبغي بذل جهود حازمة لترسيخ ثقافة الشفافية والمساءلة. كما لا يمكن تجاهل المجتمع المحلي، إذ يتوقف الكثير على مدى قدرة المجتمع على ترسيخ، فلسفة تراعي الصالح العام للمجتمع باعتبار ذلك أهم عامل للنجاح، ومطالبة من تخولهم السلطة الإشراف على مواردها باتباع تلك الفلسفة.

٦٥- ومواطن القلق تلك هي بعض مما تمخض عنه الاجتماع الإقليمي المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١، الذي خلص إلى إنشاء المنتدى الاستشاري للبلدان الأفريقية بشأن إدارة الشركات. وتنص ولاية هذا المنتدى في جملة أمور على ما يلي:

- تنسيق المبادرات المتعلقة بإدارة الشركات في أفريقيا وتيسير الاتفاق على حد أدنى من مبادئ الممارسات الفضلى على نحو يتوافق والمعايير الدولية؛
- دعم اتخاذ مبادرات وطنية متصلة بإدارة الشركات حيثما انتفى وجود هذه المبادرات، والمساعدة على تنمية القدرة على تنفيذ الممارسات المتصلة بحسن غدارة الشركات؛
- تيسير تبادل المعلومات والخبرات ودعم البرامج والبحوث المشتركة، بما يفضي إلى استخدام الموارد المحدودة على أكفأ وجه وإنشاء موقع تفاعلي على الشبكة يعنى بإدارة الشركات في البلدان الأفريقية.

٦٦- ويعمل المنتدى، مع أمانته داخل مركز إدارة الشركات في كينيا، بمعية مختلف الشركاء الإنمائيين وغير ذلك من المبادرات الإقليمية، بما فيها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على إقامة الشبكات وتيسير تبادل المعلومات وحث انطلاقة المبادرات القطرية ودعمها. وسيعقد المنتدى في تموز/يوليه من هذا العام، اجتماعه الإقليمي الثاني في نيروبي للنظر في التقدم المحرز منذ آخر اجتماع له ورسم معالم المرحلة المقبلة من الطريق.

٦٧- ولقد تحقق الكثير، لكن القسط الأكبر لم يتحقق بعد، كي ترقى أفريقيا إلى مستوى التحدي الذي وضعه رئيس زامبيا السابق الدكتور كينث كوندا عندما قال إن "قدرة الزعماء الأفارقة على قيادة شعوب أفريقيا صوب استغلال موارد قارتهم بما يعود بالنفع الأكبر على شعوب أفريقيا لهو أعظم تحد يواجهنا نحن شعوب أفريقيا حاضرا ومستقبلا. وهو ما سيحسم الفرق بين أفريقيا الأمس وأفريقيا اليوم من جهة، وأفريقيا الغد وما بعده من جهة أخرى"[١٥].

الحواشي

(١) يمكن الرجوع على المزيد من التفاصيل والإحصائيات على موقع مركز دعم الاستثمار www.ipckenya.org.

(٢) يخضع الدستور حاليا إلى استعراض.

(٣) التسجيل واجب على الشركات الأجنبية العاملة في كينيا.

(٤) لا تروم هذه الشركات عموما تحقيق هدف تجاري بل تنطوي مثلا على مصلحة أو تأثير وطني أشمل.

(٥) القانون ٤٤٦ من قوانين كينيا.

(٦) القانون رقم ١٢ الصادر في سنة ١٩٩٧.

(٧) صاغت هيئة أسواق رؤوس المال ونشرت بصفة رسمية اللوائح والتوجيهات التالية:

- لوائح أسواق رؤوس المال (الأوراق المالية) (مسؤولو القطاع العام وإعداد القوائم وكشف البيانات) لسنة ٢٠٠٢؛
- لوائح أسواق رؤوس المال (متطلبات الترخيص) (عامة) لسنة ٢٠٠٢؛
- لوائح أسواق رؤوس المال (عمليات الحيازة والدمج) لسنة ٢٠٠٢؛
- لوائح أسواق رؤوس المال (المستثمرون الأجانب) لسنة ٢٠٠٢؛
- توجيهات أسواق رؤوس المال بشأن ممارسات إدارة الشركات لدى المنشآت العامة المسجلة في كينيا؛
- توجيهات أسواق رؤوس المال بشأن اعتماد وتسجيل وكالات تقييم الجدارة الائتمانية.

واستعرضت البورصة قواعدها ولوائحها القائمة، بما في ذلك:

- دليل التسجيل لبورصة نيروبي؛
- قواعد التجارة والتسوية؛

قواعد الإدارة والعضوية.

(٨) القانون ١٠٨ من قوانين كينيا.

(٩) أي ما يعادل ٢,٤٣ مليارا من دولارات الولايات المتحدة من الأسهم و٢,٠٢ مليارا من دولارات الولايات المتحدة من سندات الديون، باستعمال سعر الصرف التالي: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = ٧٣,٢٥ شلنا كينيا، حسب ما ورد في تقرير بورصة نيروبي لعام ٢٠٠٣.

(١٠) تقدير مؤقت (أسعار سوق الناتج المحلي الإجمالي) لسنة ٢٠٠٢ مقتبس من مبلغ ٣٥٣,٩ ٩٦٩ مليون شلن كيني في الصفحة ١٠ من المسح الاقتصادي لجمهورية كينيا لعام ٢٠٠٣.

(١١) شملت المدونات والصكوك الدولية والإقليمية والمحلية ما يلي:

- تقرير فريق العمل التابع للمجلس الوطني للكنائس في كينيا المعنون "من يتحكم في الصناعة في كينيا" لسنة ١٩٦٨
- تقرير لجنة كادبري بشأن الجوانب المالية لإدارة الشركات، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
- تقرير كينغ لجنوب أفريقيا بشأن إدارة الشركات، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
- تقرير لجنة سير ريتشرد غرينبري بشأن أجور المديرين في المملكة المتحدة، الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٥
- تقرير لجنة هامبل بشأن إدارة الشركات في المملكة المتحدة، الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
- "مدونة السلوك" لمعهد موظفي المصارف في كينيا، الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
- مشروع مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بإدارة الشركات في بلدان الكمنولث، الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٩.

(١٢) وعلى وجه التحديد، طلب من المركز أن يقوم بما يلي:

- إنشاء مؤسسات ملائمة ينبغي أن تتحلى بالقدرة على تنفيذ المبادئ ومدونة الممارسات الفضلى
- وتنمية القدرة الوطنية على تنفيذ وتطبيق مبادئ إدارة الشركات، وذلك من خلال التدريب والتعليم والبحث والرصد والتقييم وإدارة المعرفة وبرامج المناصرة.

وحقق المركز حتى اليوم الإنجازات التالية:

- نشر المبادئ ومشروع مدونة الممارسات الفضلى فيما يتصل بإدارة الشركات في كينيا، وتوجيهات الإدارة الحكيمة للشركات ذات الصلة بالشركات الحكومية، وتوجيهات إدارة الشركات المقدمة للأعضاء (أصحاب الأسهم)، ووزعت على نطاق واسع؛
- أدرجت إدارة الشركات الآن في جدول أعمال السياسات في كينيا، كما تؤكده الوقائع التالية:

  يطالب البنك المركزي الكيني حاليا جميع المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة بحسن إدارة الشركات بغية تحقيق الاستقرار والاستدامة في المجال المالي؛

  تطلب هيئة أسواق رؤوس المال من جميع المنشآت المسجلة الامتثال لمبادئ حسن إدارة الشركات؛

  اعتمدت الحكومة بشكل رسمي مبادئ حسن الإدارة في ما يتصل بالشركات الحكومية وتعكف هيئة تفتيش الشركات الحكومية حاليا على استعراض إدارة الشركات الحكومية؛

  تفحص الجامعات حالياً ممارساتها الخاصة في مجال الإدارة؛

  تطلب العديد من هيئات الإدارة العامة والخاصة والحكومية عقد حلقات دراسية أو تنظيم دورات تدريبية بشأن إدارة الشركات.

الحاشية رقم ١٢(تابع)

- تعـــاون مع منتدى الأسواق الأفريقية لرؤوس الأموال واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وأمانة الدعـــم المؤسســـي للبحوث الاقتصادية في أفريقيا ومدونة قواعد رابطة الكمنولث لإدارة الشركات من أجل تنظـــيم المنـــتدى الاستشـــاري الأفريقي بشأن إدارة الشركات الذي عقد في جوهانسبرغ من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١ بدعم من المنتدى العالمي بشأن إدارة الشركات ومجلس المشروعات الدولية الخاصة والبنك الدولي وأمانة رابطة الكمنولث، حيث طُلب منه العمل كأمانة مؤقتة لمبادرة البلدان الأفريقية.

- نجح في تنظيم دورات تدريبية شتى في المنطقة، بما في ذلك دورات التصديق المتصلة بمدونة قواعد رابطة الكمنولث لإدارة الشركات التي تدوم كل منها خمسة أيام وتدرب خلالها ١ ٠٠٠ مدير و٤٠ مدربا في مجال إدارة الشركات.

- وضع مناهج للدراسات العليا والدبلومات، واستهل مناقشات مع الجامعات المحلية بهدف تيسير إنشاء دورات لدبلومات ودراسات عليا في مجال إدارة الشركات.

- يسر تأسيس معهد للمديرين هدفه الأساسي ترويج الحس المهني لدى المديرين.

- سهل إنشاء رابطة أصحاب الأسهم في كينيا بهدف حشد أصحاب الأسهم كي يؤدوا دورهم على نحو فعال في المطالبة بحسن الإدارة وإنفاذها.

(١٣) Gopalsamy, 2000, Corporate Governance: The New Paradigm, A H Wheeler Publishing Co Ltd.

(١٤) Africa: Rise to Challenge by Obasanjo and Mosha, Africa Leadership Forum, New York, 1993.

(١٥) بيان ألقاه الدكتور كينث كوندا، رئيس زامبيا في ذلك الوقت، بمناسبة منتدى القيادة الأفريقية الذي عقد في ١٩ أيار/مايو ١٩٩١، في كمبالا بأوغندا. انظر Africa Obasanjo and Mosha، ١٩٩٣.

التذييل ١ – موجز المبادئ التوجيهية لهيئة أسواق رؤوس المال فيما يتعلق بإدارة الشركات

الرقم	البنود	المبـــادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة الشركات (المرجع)
١	عام: بيان من المديرين بشأن ما إذا كانت المنشأة تمتثل للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة الشركات.	١-٨
٢	**عام:** حيثما تخالف المنشأة المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة الشركات، يتعين بيان أسباب عدم الامتثال واتخاذ تدابير من أجل الامتثال.	١-١٠
٣	مجلس الإدارة ولجان مجالس الإدارة: كشف البيانات المتعلقة بتشكيل اللجان ذات الصلة.	٢-١-١`١`
٤	**مجلس الإدارة ولجان مجالس الإدارة:** تشكيل لجنة لمراجعة الحسابات والترشيح.	٢-١-١`٢`
٥	تقديم المعلومات وكشف البيانات: كشف البيانات المتعلقة بسياسات الأجور والحوافز المقدمة إلى مجلس الإدارة وكبار الموظفين، لا سيما ما يلي: (أ) المقـــدار والعناصـــر المكونة لأجور المديرين، بمن فيهم المديرون غير التنفيذيين، على أساس موحد في الفئات التالية: `١` أتعاب المديرين التنفيذيين؛ `٢` مكافآت المديرين التنفيذيين؛ `٣` أتعاب المديرين غير التنفيذيين؛ `٤` مكافآت المديرين غير التنفيذيين. (ب) قائمة بعشرة من كبار أصحاب الأسهم في الشركة؛ (ج) خيارات الأسهم وغيرها من التعويضات التنفيذية التي يتعين صرفها أو التي صرفت بالفعل خلال السنة المالية؛ (د) مجموع قروض المديرين.	٢-١-٣
٦	إعادة انتخاب المديرين: كشف البيانات المتصلة بجميع المديرين الذين ناهزوا سن السبعين في السنة ذات الصلة.	٢-١-٧

الرقم	البنود	المبـــادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة الشركات (المرجع)
٧	استقالة المديرين: كشف البيانات المتصلة باستقالة أي مدير في الخدمة مع بيان تفاصيل الظروف التي حتمت الاستقالة.	٢-١-٨
٨	الاجتماعات العامة السنوية: تزويد أصحاب الأسهم بمعلومات كافية وفي حينها عن تاريخ عقد الاجتماع العام ومكانه وجدول أعماله، فضلا عن تقديم معلومات وافية وفي حينها عن القضايا التي سيُبت فيها خلال الاجتماع العام.	٢-٣-٢
٩	مجلس الإدارة المتوازن مجلس فعال: كشف البيانات بشأن ما إذا كان المديرون المستقلون وغير التنفيذيين يشكلون ثلث مجلس الإدارة، وما إذا كان ذلك يفي بتمثيل الأقلية من أصحاب الأسهم.	٢-١-٤ و٣-١-٢
١٠	الممارسات الفضلى المتصلة بحقوق أصحاب الأسهم: كشف البيانات في صيغة نقاط أساسية بشأن عمليات الشركة وأدائها المالي.	٣-٣
١١	لجنة مراجعة الحسابات: تشكيل لجنة لمراجعة الحسابات تتألف من ثلاثة مديرين مستقلين وغير تنفيذيين على الأقـــل يرفعون تقارير إلى مجلس الإدارة، في إطار ولاية خطية تحدد بوضوح سلطة اللجنة وواجباتها. ويرأس اللجنة مدير مستقل وغير تنفيذي. كشف مجلس الإدارة للبيانات بشأن ما إذا كان لديها لجنة لمراجعة الحسابات وولاية تلك اللجنة.	٣-٥-١ ٣-٥-١

- - - - -